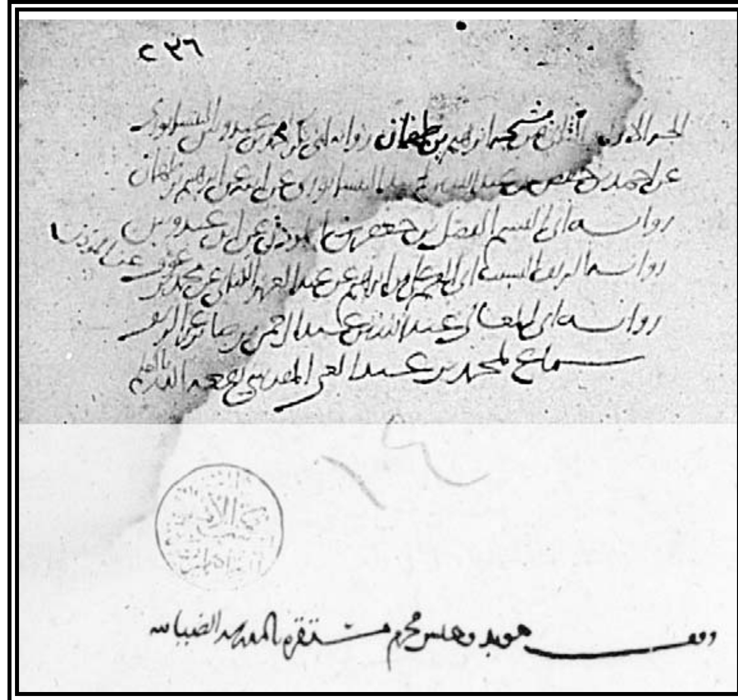
قراءة نقدية في عنوان «مشيخة ابن طهمان»
وبيان أنه جزءان من «نسخة ابن طهمان»



مقالةٌ كَتبها وحرَّرَها

رياض حسين عبد اللطيف الطائي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم الأنبياء وأشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد ..

فما زال أهلُ العلم وطلابُه يُعنَونَ بالكتاب من حيثُ مضمونُه وموضوعُه ومؤلِّفُه، وكذلك عنوانُه؛ إذ الكلام في توثيق عنوان الكتاب أصلٌ من أصول التحقيق العلمي لا ينبغي للمحقق إغفالُه أو المسامحةُ فيه! فإن تصحيح عنوان الكتاب مطلب علميٌّ مرغوب فيه(١)، إذ إنه من النصح للعلم وطلابه، والذبِّ عن الكتابِ ومؤلِّفِه، ولا أَقَلَّ من أن يكون إماطةً للأذى عن الطريق!

لذلك أُلِّفَتْ في تصحيح عنوان الكتاب مؤلفاتٌ أجاد فيها أصحابها(٢)، فنصحوا وبَرُّوا.

ومن الأسباب الداعية إلى تصحيح عنوان الكتاب ـ وهي كثيرة ـ ضبطُ عدم الاختلال في دراسة تاريخ التصنيف، كما هو الحال في كتابنا هذا، والله الموفق.

فكتابنا الذي نروم الكلامَ عنه طُبِع باسم «مشيخة ابن طَهْمان(٣)»، وتداوله الناس على اختلاف مستوياتهم العلمية بهذا الاسم دون تردُّدٍ أو توقُّف.

---

(١) انظر لأهمية ذلك: «العنوان الصحيح للكتاب» ص٢٥ـ ٣٠.

(٢) للشيخ عبد الفتاح أبو غدة ـ رحمه الله ـ رسالة «تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي»، وللشيخ الدكتور موفق عبد الله عبد القادر كتاب «توثيق النصوص وضبطها عند المحققين»، وللشيخ الدكتور حاتم بن عارف العوني كتاب «العنوان الصحيح للكتاب.. تعريفه، وأهميته» وهو أجلُّ ما في الباب.

(٣) تَصرَّفَت ريشة الخطّاط في الغلاف بضبط اسم طَهمان، فضمت طاءَه! فسار الضمُّ على ألسنة بعض الفضلاء! والصواب فتحُها، كما نبّه عليه المحقق في المقدمة ص١٨، هامش٣٩.

فقد طُبع الكتاب ضمن مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م) بتحقيق: الدكتور محمد طاهر مالك.

وقد أَفرَد المحققُ لدراسة عنوان الكتاب مِساحةً من مقدمة التحقيق استغرقت الصفحاتِ (١٠ ـ ١٧)، غير أنه لم يوفَّق للاهتداء إلى عنوان الكتاب الصحيح. بل وقع في خطأ مركَّب آخر، حيث ادّعى أن عنوان الكتاب الصحيح مصحَّف عن «سنن ابن طهمان» كذا! ومع ذلك فقد أثبتَ اسم «المشيخة» على الغلاف، مع ترجيحه خطأ هذه التسمية!!

وأقول: كل ذلك خطأ من المحقق. فالكتاب إنما هو قطعة تتضمن جزأين من «**نسخة ابن طهمان**»، لا «مشيخة ابن طهمان» ولا «سننه».

ولعل ما أوقعه في هذا الوَهَم: انطماس كلمة «نسخة» في أول المخطوطة[1]، وركونه لتسمية من سبقه من أفاضل المعاصرين للكتاب بالمشيخة[2].

وإنما وقع العلماءُ الأفاضلُ وطلبة العلم في هذا الإشكال بسبب قربِ رسم «مشيخة» من رسم «نسخة»[3]، والله أعلم.

---

(١) الناظر في طُرّة المخطوط يلحظ تثخين كلمتَي (نسخة) و(بن طهمان)، مما يعني أنهما قد طُمستا بسبب الرطوبة أو نحوها، ثم جاء من أراد أن يصلح الأمر، فأفسده، والله المستعان.

(٢) لم أرَ أحداً سبق الشيخ الألبانيَّ ـ رحمه الله ـ في تسمية «نسخة ابن طهمان» بالمشيخة.

ثم تتابع الناسُ بعدُ على إطلاق اسم «المشيخة» على هذه «النسخة»، فلم أسمع أو أقرأ لأحدٍ ـ من المعاصرين ـ ممن استدلَّ بأحاديث الكتاب أو عزا إليه إلا وأطلق عليه اسم «المشيخة». لا أستثني من ذلك أحداً، فيما أعلم.

(٣) وأغرق في الخطأ الأستاذ العلامة خير الدين الزركلي في الأعلام ١/ ٤٥، فقال: «وفي مجموعٍ مخطوط بالظاهرية **قائمة بأسماء شيوخه**، من الورقة ٢٣٦ – ٢٥٥». اهـ.

قلت: المخطوط بين يديَّ، ولله الحمد. والكتابُ ليس قائمةً بأسماء شيوخه البتةَ.

وقد تلقف هذا الخطأ ـ دون رَويّة ـ فؤاد سزكين في كتابه «تاريخ التراث العربي» ١/ ١٧١، كأنه

فصل في

إثبات تسمية الكتاب بـ «نسخة ابن طهمان»

تداولَ هذا الكتابَ جمعٌ غفير من الحفّاظ والمحدِّثين والعلماء، وقد اجتمعوا ـ حاشا المعاصرين ـ على عدم تسميته بالمشيخة، بل وَرَدَ في كلام بعضهم التصريحُ بأنه «نسخة حديثية» تداولها الناس بإسنادها المعروف.

وعادةُ كثير من المتقدمين ممن جمعوا أحاديثَ بأسانيد معينة أنهم يطلقون على هذا الجمع «نسخة». وهذه النسخ إما أن تَجمع أحاديثَ صحابة بعينهم، أو أحاديث شيوخ ممن يُجمَع حديثهم لعلوّه أو عزته، أو غرابته، أو مكانة الشيخ ومنزلته، أو غير ذلك.

فالأول: كنسخة همّام بن منبّه عن أبي هريرة، وهي المعروفة بالصحيفة الصادقة، ونسخة بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وغير ذلك.

والثاني: كنسخة أبي مسهر وغيرِه؛ رواية ابن الروّاس (طُبعت)، ونسخة طالوت (طُبعت)، ونسخة وكيع عن الأعمش (طُبعت)، في قائمة يطول ذكرها.[1]

وكتابنا الذي نروم نقدَ عنوانه من بابة هذه النسخ، فهو نسخةٌ جَمَعَها أحمدُ بن حفص بن عبد الله النيسابوري، عن أبيه، عن إبراهيم بن طهمان. كان يجمعُها وغيرَها محمدُ بن حمّويه اهتماماً بحديث ابن طهمان، ويرحل فيها ، حتى نُسِبَ إلى ابن طَهمان فقيل له: «الطَّهماني»[2].

وهذا سرد لبعض الأدلة على صحة الدعوى، والله الموفق.

استروح لكلام الزركلي، فكلامه يدل على عدم نظره في المخطوط، إذ قال: «وقد وصل إلينا ... قائمة بشيوخه، أي (مشيخة) » اهـ . والنسخة ليس فيها أدنى رائحة لقائمة شيوخ.

(١) انظر الكتاب الماتع: «معرفة النسخ والصحف الحديثية» للعلامة بكر بن عبد الله أبو زيد ـ رحمه الله ـ (ص٧٩ـ ٢٧٤).

(٢) وانظر ما سيأتي عند ترجمة سند النسخة.

أولاً: تسمية العلماء المتقدمين والمتأخرين للكتاب بالنسخة:

اتفقت كلمة العلماء على إطلاق كلمة «النسخة» على هذا الكتاب، ولم أرَ لهم في ذلك مخالفاً، فمن ذلك:

١. قول الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» ٣/ ٣٤١: (أما حديث حجّاج بن حجّاج الباهِلِيّ، فإن روايته عن قَتادة مشهورة، وهو من رجال البخاريّ. **ولأحمد بن حَفْص شيخ البخاريّ، عن أبيه، عن إبراهيم بن طَهْمان، عنه، عن قَتادة «نُسْخَةٌ»** ذَكَرها ابنُ عدي وغيرُه).

٢. وقول الحافظ ـ أيضاً ـ في «تهذيب التهذيب» ٢/ ٣٤٧: حفص بن عبد الله بن راشد السلميّ، أبو عمرو ـ وقيل: أبو سهل ـ قاضي نيسابور. **روى عن إبراهيم بن طهمان «نسخة»**. وانظر: «تهذيب الكمال» ٧/ ١٨ـ ١٩، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي[1].

٣. وقول الحافظ في «الفتح» ٥/ ١٥٧: (فأما رواية حجاج فهو في **نسخة** حجاج بن حجاج عن قتادة، من **رواية أحمد بن حفص أحد شيوخ البخاري، عن أبيه، عن إبراهيم بن طهمان**، عن حجاج، وفيها ذكر السعاية).

قلتُ: يشير إلى أصل حديث قتادة عن النضر بن أنس في «الصحيح» (٢٥٢٧)، والحديث المشار إليه لم أقف عليه في المطبوع من «نسخة ابن طهمان»، مما يعني أنها ناقصة، والله أعلم.

٤. قول العيني في «عمدة القاري» ١٣/ ١٢٢: (أما رواية حجاج بن حجاج فهي في **«نسخة» رواها أحمد بن حفص أحد شيوخ البخاري، عن أبيه، عن**

---

(١) قال السيوطي: روى عن إبراهيم بن طهمان **نسخة كبيرة**.

إبراهيم بن طهمان، عنه).

٥. عزو العلامة يوسف بن عبد الهادي في كتابه «محض الصواب» ٢/ ٧٣٧ حديثاً لنسخة ابن طهمان، فقال: (في «**نسخة إبراهيم بن طهمان**»[١] عن ابن المسيب: أنه حدّث أنّ عمر بن الخطّاب رُفعتْ إليه امرأة تطلب ميراثَها من دية زوجِها، فقال عمر: إنما الدية للعاقلة، فلا أعلم لك شيئاً، فقال الضحّاك بن سفيان: أشهد أن رسول الله ﷺ كتب إليَّ أن أوَرِّث امرأةَ أَشْيَم الضبابيّ من دية زوجها. فورَّثها عمرُ). اهـ.

قلت: والحديث ذاته في «**نسخة** ابن طهمان» ص٢٢٣ـ ٢٢٤ (١٩٠)، فالحمد لله على توفيقه.

٦. قول الحافظ السمعاني في ترجمة أبي بكر محمد بن حمويه النيسابوري ٤/ ٨٨: (أبو بكر محمد بن حمّويه بن عباد الطَّهمانيّ النيسابوري، وإنما قيل له «الطهماني» لجمعه حديث إبراهيم بن طهمان، وكان من أهل نيسابور. ذكره الحاكم أبو عبد الله الحافظ في «تاريخه» فقال: ومسكنه عندنا بباب غرزة المنزل الذي كتبنا عن ابنه أبي القاسم فيه، ثم بُني فيه الخان للدقاقين. **سمع «كتاب إبراهيم بن طهمان» من أحمد بن حفص**، ومحمد بن يحيى، ومحمد بن يزيد النيسابوريينَ، وكَتب بالحجاز والعراق).

ثانياً: تقدم عصر ابن طهمان على عصر المشيخات والمعاجم:

ومن الأدلة على عدم صحة تسمية الكتاب بالمشيخة: تقدّمُ عصر ابن طهمان على عصر نشوء المشيخات ومعاجم الشيوخ، ويُلحَظُ ذلك من خلال صنيع الحافظ ابن حجر، حيث قام في «المعجم المفهرس» (ص١٩٥) بترتيب المشيخاتِ الأقدمَ فالأقدمَ،

(١) وعندي: أن هذا من أقوى الأدلة وأصرحها، فابن المِبرَد قد اطلع على نسختنا هذه، واستفاد منها هذا الحديثَ، وأودعه في كتابه «محض الصواب»، فتأمل.

فابتدأ بذكر «مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي»، فتأمل.

ولخفاء هذا الدليل على كثير من المعاصرين؛ تَرَتَّبَ عليه أخطاء منهجية في البحث، وبخاصة فيما يتعلق بتاريخ نشوء المشيخات. بل إن من الباحثين المعاصرين من عدّها من أوائل المشيخات المصنَّفة، ثم راح يفسِّر منهج ابن طهمان في «مشيخته!!» وكيف أنها تُخالف ما درج عليه أصحاب المشيخات[1]!

ثالثاً: تعدد النسخ عن ابن طهمان.

لابن طهمان عدة نسخ يرويها، وقد رويت عنه من طرق، تداولها العلماء، فمن ذلك:

١. **نسخة ابن طهمان عن حجّاج بن حجّاج، عن قتادة.** وهي مضمَّنة في «نسختنا». ذكرها ـ غيرَ من تقدّم ـ الحاكمُ في «معرفة علوم الحديث» ص٤٨٠، وانظر: «تهذيب التهذيب» ٢/ ١٧٥ـ ١٧٦.

وقال الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي: (حجاج بن حجاج، عن قتادة ويونس بن عبيد. **روى عنه إبراهيم بن طهمان نسخةً كبيرةً**)[2].

وقال المزي في «تهذيب الكمال» ٥/ ٤٣٢: وهو ـ أي ابن طهمان ـ أروى الناس عنه ـ أي الحجاج ـ، له عنه **نسخة** كبيرة.

٢. **نسخة ابن طهمان عن محمد بن زياد القرشي.** وهي مضمّنة في «نسختنا». ذكرها الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص٤٨٠.

٣. **نسخته عن محمد بن أبي حفصة = ميسرة، أبي سلمة البصري.**

---

(١) انظر ـ مثلاً ـ: صنيع الدكتور هاني العمد في كتابه «كتب البرامج والفهارس الأندلسية» ص١٨.

(٢) انظر: «موضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب ٢/ ٥٩، و«تهذيب الكمال» للمزي ٥/ ٤٣٢ـ ٤٣٣ ، فقد بيّنا وَهَمَ الحافظ عبد الغني في التسوية بين حجاج بن الحجاج الباهلي، وحجاج بن الأسود.

قال ابن عدي في «الكامل» ٧/ ٥١١: (ابن أبي حفصة هذا له حديث كثير وخاصة [عن] الزهري. وروى [عنه] إبراهيم بن طهمان عن الزهري نسخةً طويلةً قدر مائة حديث، حدثنا بها طاهر بن علي النيسابوري، عن أحمد بن حفص، عن أبيه، عن ابن طهمان). وانظر : «فتح الباري» للحافظ ابن حجر ٢/ ٢٥ و١١/ ٧٩.

قلت: وهذا النص يدل على أن نسخة ابن طهمان نسخة كبيرة، لم يوجد منها للساعةِ سوى جزأين، فإن رواية ابن طهمان عن محمد بن أبي حفصة عن الزهري في «النسخة» المطبوعة لا تتعدى رواياتٍ أربع، هي كل ما في «النسخة»، وهي الروايات ذات الأرقام (٩١، ١١١، ١٩٠، ١٩٨).

* وقد رُوِيَتْ عن ابن طهمان نسخ أخرى من غير طريق حفص بن عبد الله النيسابوري، من ذلك:

نسخة يرويها خالد بن نزار، عن إبراهيم بن طهمان. ذكرها المزي في «تهذيب الكمال» ٨/ ١٨٤، وابن حجر في «التهذيب» ٣/ ١٠٦.

وكذا محمد بن سابق، فقد كتب عن ابن طهمان في بغداد، والله أعلم.

رابعاً: تداول العلماء لأحاديثِ هذه الصحيفة:

وإكمالاً للفائدة، أبيّنُ في هذه الفقرة مرويات أحمد بن حفص عن أبيه، عن ابن طهمان في كتب الحديث، فأقول:

أحاديث إبراهيم بن طهمان، برواية أحمد بن حفص بن عبد الله، عن أبيه، عنه، مما تداوله العلماء وأثبتوه في مروياتهم ومصنفاتهم.

وقد روى جمعٌ من المصنِّفينَ أحاديثَ هذه الصحيفة من طريق محمد بن حمّويه، وهي طريق «النسخة» التي بين أيدينا، فأنا مُورِدٌ ما وَقفتُ عليه من ذلك، والله المستعان:

- الحافظ الضياء المقدسي (٦٤٣هـ)، في «المختارة» ٤/ ٣٨٣ـ ٣٨٤ (١٥٥١)، قال: أخبرنا **أبو المعالي عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد بن صابر السلمي إذناً**، وأخبرنا عنه أخي الإمام العالم أبو العباس أحمد بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي ـ رحمه الله ـ : **أنّ الشريف أبا القاسم علي بن إبراهيم بن العباس الحسيني أخبرهم: أنا عبد العزيز بن أحمد الكتاني: أنا أبو الحسين محمد بن عوف بن أحمد بن عوف: أنا أبو القاسم الفضل بن جعفر المؤذن: أنا أبو بكر محمد بن عبدوس النيسابوري بالرملة: نا أحمد بن حفص بن عبد الله بن راشد النيسابوري: نا أبي: حدثني إبراهيم بن طهمان، عن الحجاج ـ هو ابن الحجاج ـ عن أنس بن سيرين، عن أنس بن مالك، قال: نهى النبي ﷺ عن الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة.**

قلت: وهو سند ما بين يدينا من «نسخة ابن طهمان» بعينه. والحديث في «النسخة» (٥٥)، فالحمد لله على توفيقه.

- الإمام أبو بكر الشافعي (ت: ٣٥٤هـ)، في «أماليه» المعروفة بـ «الغيلانيات» ١/ ٥٢٥ (٦٦٣). قال: حدثنا **أبو بكر محمد بن حمويه النيسابوري**، وحدثني الحسين بن عبد الله السمرقندي قالا: **ثنا أحمد بن حفص، قال: حدثني أبي، قال: حدثني إبراهيم بن طهمان**، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن القاسم، عن عائشة أم المؤمنين أنها أخبرته أنها اشترت نمرقة فيها تصاوير، فلما رآها رسول الله ﷺ قام بالباب ولم يدخل، فعرفتْ عائشة وأنكرتْ وجهه، فقالت: يا رسول الله، تبتُ إلى الله، ماذا أذنبتُ؟ فقال: «**ما هذا النمرقة؟**» قالت: اشتريتها لك تجلس عليها وتوسدها. فقال: «**إن أصحاب هذه الصور يُعَذَّبون يوم القيامة يقال لهم: أحيوا ما**

خلقتم، وإن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة»[1].

والحديث خلت منه القطعة الموجودة من «نسخة ابن طهمان».

- الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (ت: ٣٩٥هـ)، في «كتاب التوحيد» (٢١)، قال: أخبرنا عبد الرحمن بن يحيى، وعمرو بن محمد بن إبراهيم قالا: حدثنا أبو مسعود قال: أخبرنا عبد الرحمن بن سعد الرازي قال: حدثنا عمرو بن أبي قيس، عن سماك بن حرب، عن عبد الله بن عميرة، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبد المطلب قال: كنا عند النبي ﷺ ، فمرت سحابة فقال: «**ما هذا؟**». قلنا: السحاب. قال: «**والمزن؟**» قلنا: والمزن. قال: «**والعنان؟**». قلنا: والعنان. قال: «**أتدرون كم بين الأرض إلى السماء؟**»، قلنا: الله ورسوله أعلم. قال: «**أحد وسبعون أو اثنان وسبعون أو ثلاث وسبعون سنة، ثم سبع سماوات كذلك، ثم فوق ذلك بحر بين أعلاه وأسفله ما بين سماء إلى سماء، وفوق ذلك ثمانية أوعال، بين أظلافهنّ ورُكَبهنّ ما بين سماء إلى سماء، والعرش فوق ذلك، والله ﷻ فوق العرش**». رواه إبراهيم بن طهمان، وعنبسة بن سعيد، وجماعة، عن سماك. أخبرنا محمد بن محمد بن يعقوب قال: **حدثنا محمد بن أحمد بن حمويه بن عباد قال: حدثنا أحمد بن حفص قال: حدثنا أبي قال: ثنا إبراهيم بن طهمان**، بهذا.[2]

قلت: والحديث في «نسخة ابن طهمان» (١٨).

- الإمام أبو عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥هـ)، في كتابه «المستدرك على

---

(١) ومن طريق «الغيلانيات» أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٣/ ١١١.

(٢) والحديث رواه أبو داود في كتاب السنة من «سننه» (٤٧٢٥) عن أحمد بن حفص به، فهي متابعة تامة لابن حمويه. وسيأتي ذكر الحديث بعدُ.

الصحيحين»، روى بهذا السند حديثاً في موضعين، قال في ٢/ ٥٥ـ ٥٦:

أخبرنا أبو بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي: ثنا أَحْيَدُ بن الحسين البامياني ببلخ: ثنا أزهر بن سليمان الكاتب: ثنا إبراهيم بن طهمان.

وأخبرني عبد الله بن محمد بن حمويه: **حدثني أبي: ثنا أحمد بن حفص بن عبد الله: حدثني أبي: حدثني إبراهيم بن طهمان،** عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن بيع الغنائم حتى تقسم، وعن الحَبالَى أن يوطأن حتى يضعن ما في بطونهم. وقال: «**لا تَسْقِ زَرعَ غيرِكَ**» وعن لحوم الحمر الأهلية، وعن لحم كل ذي ناب من السباع.

وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

وقال في ٢/ ١٣٧: أخبرني عبد الله بن محمد بن حمويه: **حدثني أبي: ثنا أحمد بن حفص بن عبد الله: حدثني أبي: حدثني إبراهيم بن طهمان،** عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عمرو بن شعيب، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن بيع المغانم حتى تقسم، وعن الحَبالى أن يوطأن حتى يضعن ما في بطونهم، وقال: «**أتسقي زرعَ غيرِك؟**» وعن أكل لحوم الحمر الإنسية، وعن لحم كل ذي ناب من السباع.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، و لم يخرجاه بهذه السياقة.

قلت: والحديث خلت منه «نسخة ابن طهمان».

- الإمام الحافظ أبو يعقوب القرّاب (ت: ٤٢٩هـ)، في كتابه «فضائل الرمي

في سبيل الله». قال فيه (١٩): أخبرنا[١] الخليل بن أحمد القاضي، وأبو الفضل محمد بن عبد الله، قالا : **ثنا أبو بكر محمد بن حمُّويه بن عبّاد السراج: ثنا أحمد بن حفص بن عبد الله: حدثني أبي: أخبرني إبراهيم بن طهمان**، عن الحجاج بن الحجاج، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي نجيح السلمي، أنه قال: حاصرنا مع رسول الله ﷺ قصر الطائف فقال: «**مَنْ بَلَغَهُ بِرَمْيَةٍ فلَه درجةٌ في الجنّة**». فقال رجل: يا رسول الله، إن بلغته برمية فلي درجة في الجنة؟ قال: «**نعم**». فرماه فبلغه. قال: ثم رميت أنا فبلغته ستة عشر سهماً. قال: وسمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**مَنْ رَمى بسهم في سبيل الله، فهو كعدْلِ مُحَرَّرٍ**»[٢].

والحديث خلت منه نسختنا. وهو من أحاديث حجاج عن قتادة المضمَّنة في «نسخة ابن طهمان»، كما قدمنا.

- الإمام أبو نعيم الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ). وقد روى بهذا السند أحاديث في بعض مصنفاته، منها:

ـ «صفة الجنة» ١/ ١٥٨ـ ١٥٩ (١٣٨)، قال: حدثنا إبراهيم بن عبد الله: ثنا **محمد بن حمويه[٣] بن عباد السراج: ثنا أحمد بن حفص بن عبد الله: حدثني أبي:**

---

(١) في المطبوع من «فضائل الرمي»: (أنبأ). وهو خطأ شائع لدى المعاصرين، والصواب أنه (أبنا) وهو اختصار لصيغة: (أخبرنا). أما صيغة (أنبأنا) فهي مما استقر عند المتأخرين استعماله في الرواية بالإجازة، وهي من الصيغ التي لا تحتمل الاختصار، والله أعلم.

(٢) ومن طريق القراب أخرجه السخاوي في «البلدانيات» ص١٠٨ـ١٠٩(١٣).

(٣) في المطبوعة من «صفة الجنة»: جهونة! فعلق المحقق الفاضل بقوله: كذا في «الأصل»، ولم يذكره المزي في «تهذيب الكمال» (١/ ٢٩٤ـ ٢٩٥) فيمن روى عن أحمد بن حفص بن عبد الله.اهـ.

قلت: الأمر سهل، فجهونة محرَّف عن حموية، كما هو ظاهر.

حدثني إبراهيم بن طهمان، عن مطر، عن العلاء بن زياد، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ حائط الجنة لبنة من ذهب، ولبنة من فضة**»[1].

والحديث في «نسخة ابن طهمان» (٣٤).

ـ «صفة الجنة» ٣/ ٢٠٦ (٣٧٢)، قال: حدثنا إبراهيم بن عبد الله: ثنا **محمد بن عباد، ثنا أحمد بن حفص: حدثني أبي: حدثني إبراهيم بن طهمان**، عن الحجاج، عن قتادة، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ : «**للمؤمن في الجنة ثلاث وسبعون زوجة**»، فقلنا: يا رسول الله، أَوَله قوةُ ذلك؟ قال: «**إنه ليعطى قوة مائة**»[2].

وقد خلت من هذا الحديث نسختنا. وهو من أحاديث حجاج، عن قتادة، المضمَّنة في «نسخة ابن طهمان» كما قدمنا.

ـ «معرفة الصحابة» ٥/ ٢٧٣٧ (٦٥٢٨)، قال: أخبرنا محمد بن محمد بن يعقوب الحجاجي في كتابه، قال: **ثنا محمد بن حمويه السراج: ثنا أحمد بن حفص بن عبد الله: ثنا أبي: ثنا إبراهيم بن طهمان**، عن الحجاج بن الحجاج، عن محمد بن السائب، عن أبي صالح، عن وداعة السهمي، قال: قدم رسول الله ﷺ مكة في يوم حار فطاف بالبيت، فقال: «**هل من شراب؟**» فدعا رجلاً من أهل مكة بنبيذ في قَدح، فذكر

---

(١) أخرجه البيهقي في «البعث والنشور» (٢٥٦) من طريق أبي حامد البزاز، عن أحمد بن حفص، به. وهي متابعة تامة لابن حمويه، وسيأتي ذكر الحديث بعدُ.

(٢) وقع محقق «صفة الجنة» في أوهام مركبة عجيبة، هي:

ـ قوله: الحجاج هو ابن أرطاة ... ! قلت: إنما هو الحجاج بن الحجاج.

ـ قوله: أحمد بن حفص هو السعدي! قلت: بل هو أحمد بن حفص بن عبد الله النيسابوري.

ـ قوله: وأبوه حفص بن عمر بن حاتم لم أجد من ترجم له!! قلت: إنما هو حفص بن عبد الله بن راشد النيسابوري.

الحديث بطوله.

وقد خلت «نسخة ابن طهمان» من هذا الحديث.

ـ «معرفة الصحابة»[1] ٦/ ٣٢٦١ (٧٥١٤)، قال: أخبرنا محمد بن محمد بن يعقوب الحافظ النيسابوري ـ في كتابه ـ قال: ثنا **محمد بن عباد النيسابوري: ثنا أحمد بن حفص: حدثني أبي: ثنا إبراهيم بن طهمان**: عن حرام بن عثمان: عن عبد الرحمن، ومحمد، ابني جابر، عن جابر بن عبد الله، قال: جاءت أسماء بنت مرشد أخت بني حارثة إلى رسول الله، فقالت: يا رسول الله، إني حدثت لي حيضة لم أكن أحيضها، قال: «**وما هي؟**» قالت: أمكث ثلاثاً أو أربعاً بعد أن أطهر، ثم ترجعني، فتحرم علي الصلاة؟ فقال رسول الله ﷺ: «**إذا رأيتِ ذلك فامكثي ثلاثاً، ثم تطهري وصلي**».

والحديثُ خلا منه المطبوع من «نسخة ابن طهمان».

- الإمام البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، في «السنن الكبرى» ٣/ ١٦٤، قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ: أخبرني أبو علي الحسين بن علي الحافظ: حدثني **محمد بن عبدوس النيسابوري: ثنا أحمد بن حفص: حدثني أبي: حدثني إبراهيم**، عن الحسين، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر في السفر إذا كان على ظهر سيره، ويجمع بين المغرب والعشاء. أخرجه البخاري في الصحيح فقال: وقال إبراهيم بن

(١) روى أبو نعيم في «المعرفة» ٦/ ٣١٦٨ (٧٢٩٢) حديثاً صَدَّرَه بقوله: حُدِّثْتُ عن أحمد بن حفص بن عبد الله، قال: حدثني أبي: ثنا إبراهيم بن طهمان، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن محمد بن أبي عاصم، عن من رأى النبيَّ ﷺ يُصَلِّي وفي رجليه نعلان، [فبزق،] فمسح (بُسَاقَهُ) بنعله من التراب، والمسجد يومئذ فيه تراب.

قلت: وما بين قوسين كان في الأصل (ساقه)، فأصلحته من مخطوطة «نسخة ابن طهمان». أما المطبوع من «المشيخة» ففيه: (بصاقه)!.

طهمان، فذكره. اهـ.

والحديث في «نسخة ابن طهمان» (١٩٤).

***

وممن روى أحاديثَ أحمد بن حفص، عن أبيه، عن إبراهيم بن طهمان، بلا واسطة، ومن غير طريق أحمد بن حمويه، جماعةٌ من أصحاب المصنفات، منهم:

- الإمام البخاري (ت: ٢٥٦هـ). يروي عنه بغير واسطة، في «صحيحه»: في الحج (١٥٩٣)، والنكاح (٥١٣٠). وفي «الأدب المفرد» (٤٢٨، ١٠٠١)، وفي «التاريخ الكبير» ١/ ١٢٥-١٢٦ (ترجمة: ٣٧٣) و١/ ٣٧٤ (ترجمة: ١١٨٥) و٢/ ١٢- ١٣ (ترجمة: ١٥٣١) و٣/ ٣٢٧ (ترجمة: ١١٠٥) و٦/ ٣٣٢ (ترجمة: ٢٥٥٨)، وفي «خلق أفعال العباد» (٤١٥).
- الإمام مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ). وقد روى عنه مباشرةً في غير «صحيحه». تجد أحدى رواياته عنه في «الغيلانيات» ١/ ٥٥٤ (٧١٤).
- الإمام أبو داود السجستاني (٢٧٥هـ). يروي عنه بغير واسطة، في «سننه»: في الصلاة (١٣٧٩)، واللقطة (١٧٠٧)، والنكاح (٢١١٢)، والأيمان والنذور (٣٣٠٣)، والسنة (٤٧٢٥، ٤٧٢٧)، والأدب (٤٨٩٥).
- محمد بن نصر المروزي (٢٩٤هـ). يروي عنه بغير واسطة في «تعظيم قدر الصلاة» (٤٥٧)، (٦٣٩)[1].
- الإمام النسائي (٣٠٣هـ). يروي عنه بغير واسطة، في «المجتبى»: في الغسل والتيمم (٤٠٩)، والسهو (١٣٥٤)، وصلاة العيدين (١٥٩٧)، والجنائز (١٨٢٢)، والزكاة (٢٤٦٥)، والحيل (٣٥٦٤)، والهبة (٣٦٨٩)،

---

(١) ووقع في سند المطبوع من «تعظيم قدر الصلاة»: «حدثنا **محمد** بن حفص بن عبد الله». وهو محرف عن «**أحمد**».

والأيمان والنذور (٣٨٥٤)، وعشرة النساء (٣٩٤١)، وتحريم الدم (٣٩٩٤)، والعقيقة (٤٢١٩)، والبيوع (٤٤٥٢، ٤٦٤٥)، والقسامة (٤٧٤٣، ٤٧٤٦)، والزينة (٥١٨٦، ٥٢٧٤)، وآداب القضاة (٥٤٢٧)، والاستعاذة (٥٥٠٥، ٥٥١٩)، والأشربة (٥٥٥٣)، وفي «الكبرى» في مواضع شتى.

- الإمام أبو محمد بن الجارود (٣٠٧هـ). يروي عنه بغير واسطة في «المنتقى» (٧٥٠).
- الإمام ابن خزيمة (٣١١هـ). يروي عنه بغير واسطة، في «صحيحه» (٢٣٢٩).
- أبو بكر بن أبي داود (٣١٦هـ). يروي عنه بغير واسطة، في «البعث» (٥٨)، وفي «المصاحف» (٥٦٥).
- أبو عوانة الإسفرايني(٣١٦هـ). يروي عنه بغير واسطة، في «مسنده المستخرج على مسلم» (٣١١٤، ٣١١٥)، (٤٠٢٢)، (٦٠٧٤).

قلت: وقد روى عن أحمد بن حفص، عن أبيه، عن ابن طهمان جمعٌ من الأئمة والمصنفين **بواسطة**، منهم: الدولابي (٣١٠هـ) في «الكنى»، والخلال (٣١١هـ) في «السنة»، وابن المنذر (٣١٨هـ) في «الأوسط»، والطحاوي (٣٢١هـ) في «شرح معاني الآثار» وفي «شرح المشكل»، والعقيلي (٣٢٢هـ) في «الضعفاء»، وابن أبي حاتم (٣٢٧هـ) في «التفسير»، وابن الأعرابي (٣٤٠هـ) في «معجمه»، وابن قانع (٣٥١هـ) في «معجم الصحابة»، وأبو بكر الشافعي (ت: ٣٥٤هـ) كما في «الغيلانيات»، والإمام الطبراني (٣٦٠هـ) في «الأوسط» و«الصغير» و«الكبير» وفي «الدعاء»، والرامهرمزي (٣٦٠هـ) في «الأمثال»، وابن السني (٣٦٤هـ) في «عمل اليوم والليلة»، والآجري (٣٦٠هـ) في «الشريعة»، وأبو الشيخ ابن حيان (٣٦٩هـ) في «العظمة»، وفي «أخلاق

النبي ﷺ» وفي «أحاديث أبي الزبير عن غير جابر»، وابن المظفر (٣٧٩هـ) في «حديث شعبة» و«غرائب مالك»، وأبو الفضل الزهري (٣٨١هـ) في «حديثه»، والدارقطني (٣٨٥هـ) في «سننه» وفي «العلل»، وفي «الغرائب والأفراد»، وابن شاهين (٣٨٥هـ) في «الناسخ والمنسوخ»، وابن بطة (٣٨٧هـ) في «الإبانة»، وابن منده (٣٩٥هـ) في «التوحيد»، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري (٤٠٥هـ) في «المستدرك»، وأبو عبد الرحمن السلمي (٤١٢هـ) في «آداب الصحبة»، واللالكائي (٤١٨هـ) في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»، وأبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ) في «المستخرج على مسلم» و«مسند أبي حنيفة»، وفي «صفة الجنة» وفي «أخبار أصبهان» وفي «حلية الأولياء»، والقضاعي (٤٥٤هـ) في «مسند الشهاب»، والبيهقي (٤٥٨هـ) في «الكبرى»، وفي «المدخل»، وفي «معرفة السنن والآثار» ، وفي «شعب الإيمان» وفي «الأسماء والصفات»، وفي «البعث والنشور»، وفي «إثبات عذاب القبر»، وفي «الدعوات الكبير»، و«القراءة خلف الإمام»، وفي «دلائل النبوة» وفي «الآداب»، والخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) في «السابق واللاحق» و«موضح أوهام الجمع والتفريق» و«الفصل للوصل»، والبغوي (٥١٦هـ) في «شرح السنة»، وابن عساكر (٥٧١هـ) في مصنفاته، والضياء المقدسي (٦٤٣هـ)، والإمام ابن حجر (٨٥٢هـ) في «تغليق التعليق»، وفي «النكت على ابن الصلاح».

وقد فصَّلتُ ذلك وبينته في تحقيقي لـ«الأول والثاني من نسخة ابن طهمان» يسَّرَ الله إتمامَه ونَشرَه، بمنِّه وكرمه، آمين.

فصل

في ذكر ترجمة سند «نسخة ابن طهمان»

جاء في طرة المخطوط ما نصه:

الجزء الأول والثاني من نسخة إبراهيم بن طهمان
رواية أبي بكر محمد بن عبدوس النيسابوري
عن أحمد بن حفص بن عبد الله بن راشد النيسابوري، عن أبيه، عن إبراهيم بن طهمان
رواية أبي القاسم الفضل بن جعفر المؤذن عن ابن عبدوس
رواية الشريف النسيب أبي القاسم علي بن إبراهيم، عن عبد العزيز الكتاني عن محمد بن عوف، عن المؤذن
رواية أبي المعالي عبد الله بن عبد الرحمن بن صابر عن الشريف
سماع لمحمد بن عبد الغني المقدسي، نفعه الله بالعلم

ولإتمام الفائدة أذكر هنا نبذة من ترجمة سند المخطوط، والله الموفق.

١. (خ د س ق) حفص بن عبد الله بن راشد السلمي، أبو عمرو[1]، ويقال: أبو سهل، النيسابوري.[2]

الإمام، الحافظ الصادق، القاضي الكبير، قاضي نيسابور.

ولد بعد عام (١٣٠هـ).

سمع في الرحلة من مسعر بن كدام، وعثمان بن عطاء الخراساني، وسفيان الثوري، وإسرائيل، وورقاء بن عمر، ومحمد بن عبيد العرزمي، وعبد القدوس بن جندب، وإبراهيم بن طهمان ـ ولازمه مدة ـ وعمر بن ذر، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي، **وهو ثَبْت في ابن طَهمان**. قاله الذهبي في «السير».

قال أبو عوانة الحافظ: سمعتُ محمد بن عقيل يقول: كان حفص بن عبد الله قاضياً بالأثر، ولا يقضي بالرأي البتةَ.

وقيل: إنه ولي القضاء عشرين سنة.

قال أبو حاتم الرازي: هو أحسن حالاً من حفص بن عبد الرحمن البلخي.

قال النسائي: ليس به بأس.

وقال الحاكم: ثقة.

وذكره ابن خلفون في جملة الثقات.

---

(١) وهذا اختيار الإمام البخاري في «تاريخه»، وفي «صحيحه».

(٢) ترجمته في: «التاريخ الكبير» ٢/ ٣٦١ (٢٧٥٣)، و«الجرح والتعديل» ٣/ ١٧٥ (٧٥٢)، و«الثقات» لابن حبان ٨/ ١٩٩ (١٢٩٦٨)، و«التعديل والتجريح» للباجي ٢/ ٥٠٨ (٢٦١)، و«رجال صحيح البخاري» للكلاباذي ١/ ١٨٢ (٢٣٤)، و«الجمع بين رجال الصحيحن» لابن القيسراني ١/ ٩٣، و«تهذيب الكمال» ٧/ ١٨، و«تاريخ الإسلام» (٥/ ٥٦: بشار، ١٤/ ١١٥: تدمري)، و«تذكرة الحفاظ» ١/ ٣٦٨، و«سير أعلام النبلاء» ٩/ ٤٨٥، و«العبر» ١/ ٣٥٧، و«الكاشف» (١١٤٨)، و«إكمال تهذيب الكمال» ص٢٣٢ (١٣٤ـ التراجم الساقطة منه)، و«التبيان لبديعة البيان» لابن ناصر الدين ١/ ٥٤٩ (٣٤٣)، و«تهذيب التهذيب» ٢/ ٣٤٧، و«التقريب» (١٤٠٨).

ووثقه مسلمة بن القاسم ـ كما في بعض نسخ «الصلة» على ما ذكره مغلطاي في «الإكمال» ـ .

وقال الذهبي: عالم نيسابور، وقاضيها، وشيخ الأثر بها. صحب إبراهيم بن طهمان وأكثر عنه، وارتحل[1].

وقال في «الكاشف»: صدوق.

وقال في «تاريخ الإسلام»: يقع لنا حديثُه بعلوٍّ[2].

قلت: وهو يعني من خلال نسخة ابن طهمان، فقد رُويَت بعلوٍّ، والله أعلم.

وقال ابن حجر: صدوق.

قلت: نعم، هو صدوق في الجملة، إلا في إبراهيم بن طهمان، فهو فيه ثقة ثبت، كما تقدم ذكره عن الذهبي.

قال ولده أحمد: مات يوم السبت لخمس ليالٍ بقين من شعبان سنة (٢٠٩هـ).

٢. (خ د س) أحمد بن حفص بن عبد الله بن راشد السلمي، أبو علي النيسابوري.[3]

الإمام الثقة، قاضي نيسابور. روى عنه البخاري، وأبو داود، والنسائي، ومسلم ـ خارج الصحيح ـ ، وأبو عوانة، وغيرهم، وكتب إلى أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين

---

(١) قلتُ: فهو صاحب رحلة. خلافاً لما ورد في المطبوع من «سؤالات السجزي للحاكم» ص١٠١: «لم يَسمَع الحديثَ إلا بنيسابور»!. فلعله أراد ابنه أحمد، فقد ذكر الذهبي أنه لم يَرحَل من بلده، والله أعلم.

(٢) كذا في طبعة الدكتور بشار، وهو الصواب. أما في طبعة الدكتور تدمري فحرفت إلى (بعد)!.

(٣) ترجمته في: «تسمية مشايخ النسائي» (٦٢)، و«الجرح والتعديل» ٢/ ٤٨، و«رجال صحيح البخاري» للكلاباذي ١/ ٢٩ (٥)، و«التعديل والتجريح» للباجي ١/ ٣١٥ (٤)، و«تهذيب الكمال» ١/ ٢٩٤، و«تاريخ الإسلام» (٦/ ٢٤: بشار، ١٩/ ٤١: تدمري)، و«سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٣٨٣، و«إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي ١/ ٣٦، و«تهذيب التهذيب» ١/ ٢١، و«التقريب» (٢٧).

بجزء من حديثه[1].

قال النسائي: لا بأس به، نيسابوري صدوق.[2]

وقال أبو حاتم السلمي: سألت مسلم بن الحجاج عن الكتابة عن أحمد بن حفص، فقال: نعم.

قال الحاكم: هذا رسم مسلم في الثقات الأثبات؛ الإذن[3] في الكتابة عنهم.

وقال الذهبي: ثقة مشهور، كبير القدر. لم يَرحل من بلده.

٣. أبو بكر محمد بن عبدوس النيسابوري.

وهو: أبو بكر محمد بن حمويه بن عباد النيسابوري، السّرّاج، الطَّهْمانيّ، لُقِّب بذلك لجمعه حديث ابن طَهمان.[4]

وعبدوس لقبٌ يُطلقه الناسُ آنذاك على من يتسمى بالتعبيد، كعبد الله، وعبيد الله، وعبد الرحمن، وعبّاد، ونحو ذلك.[5]

سمع: أحمد بن حفص، ومحمد بن يحيى، ومحمد بن يزيد النيسابوري. وسمع بعد ذلك بالعراق.

وعنه: أبو علي الحافظ، وأبو أحمد الحاكم، وجماعة.

قال الخطيب: كان ثقة.

---

(١) تجد طرفاً من أحاديث كتابه هذا في «تفسير ابن أبي حاتم» و«العلل».

(٢) أما مغلطاي وابن حجر، فنقلا عنه أنه قال: ثقة!

(٣) في المطبوع من «إكمال تهذيب الكمال»: (الآدب)! وهو تحريف من ضمن تحريفات كثيرة في هذا الكتاب، وإلى الله المشتكى.

(٤) ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٣/ ١١٠ (٧٢٨)، و«الأنساب» للسمعاني ٤/ ٨٨، و«الأنساب المتفقة» لابن القيسراني ص١٠٠، و«اللباب» لابن الأثير ٢/ ٢٩١، و«تاريخ الإسلام» (٧/ ٢٧٣: بشار، ٢٣/ ٤٦٦: تدمري)، و«نزهة الألباب» لابن حجر ٢/ ٣٠٠ (٣٢٠٤).

(٥) لذا تجد من أشكلت عليه هذه الترجمة فظنهما اثنين، والصواب أنهما واحد، والله أعلم وأحكم.

قال ابن القيسراني: سمع «**كتُب إبراهيم**» من أحمد بن حفص، ومحمد بن يحيى، ومحمد بن يزيد، وأقرانهم.[1] روى عنه أبو إسحاق المزكي، وأبو علي الحافظ، وأبو أحمد الغطريفي، وكان ثقة.[2]

توفي يوم الخميس ٢٦ شعبان سنة (٣١٣هـ).

٤. الفضل بن جعفر بن محمد بن أبي عاصم أحمد بن حماد بن صبيح بن زياد، أبو القاسم التميمي الدمشقي الطرائفي المؤذن.[3]

الشيخ المسند الصادق.

قال عبد العزيز الكتاني: كان ثقةً نبيلاً مأموناً.

وقال ابن عساكر: كان عبداً صالحاً.

وقال الذهبي: كان صاحب حديث.

وقال أيضاً: وكان أسندَ من بَقِيَ.

وقال ابن العماد: كان ثقة.

وقد حدّث عنه أئمة كبار، كالحافظ تمام الرازي، والحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي، وغيرهم.

توفي سنة (٣٧٣هـ).

٥. محمد بن عوف بن أحمد بن محمد[4] بن عبدالرحمن، أبو الحسن[1] المزني الدمشقي،

---

(١) ذكر ذلك الحاكمُ في «تاريخ نيسابور» كما تقدم نقله عن السمعاني.

(٢) وقد استفاد ابن القيسراني ترجمته من «تاريخ الخطيب».

(٣) ترجمته في: «ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» للكتاني ص١٠٨ (٦٩)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر ٤٨/ ٣٠٩، و«تاريخ الإسلام» (٨/ ٣٩٣: بشار، ٢٦/ ٥٤٥: تدمري)، و«سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٣٣٨، و«العبر» ٢/ ٣٣٦، و«مرآة الجنان» ٢/ ٣٠٢، و«شذرات الذهب» ٤/ ٣٩٥.

(٤) في المخطوط من «نسخة ابن طهمان» (١/ ب): عوف، وهو من أجداده الأعلَينَ.

الإمام المحدّث الحُجّة.[2]

قال الكتاني: كان شيخاً ثقة نبيلاً مأموناً.

وذكر أبو بكر الحداد أنه صالح ثقة.

توفي سنة (٤٣١هـ). وكان من أبناء التسعين أو دونها، وقد صلى عليه في الجامع القاضي أبو تراب بن أبي الجن العلوي، وفي المصلّى الشريف قاضي مكة، وصَلّى عليه خلقٌ كثير. ودُفن في باب الصغير في مقبرة بني عوف. رحمه الله تعالى.

٦. عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علي بن سليمان التميمي، الدمشقي، أبو محمد الكَتّاني، الإمام الحافظ، المفيد الصدوق، محدِّث دمشق.[3]

سمع الكثير، وجمع فأوعى، ونسخ ما لا يوصف كثرةً. وحدث عن خلق، منهم: تمام الرازي، وأبو نصر بن هارون. وعنه: الخطيب، والحميدي، وابن الأكفاني، وآخرون.

قال ابن ماكولا: كتب عني، وكتبت عنه، وهو مُكثِر مُتقِن.

وقال الخطيب: ثقة أمين.

وقال الذهبي: جمع وصنف، ومعرفته متوسطة، وأول سماعه في سنة (٤٠٧).

---

(١) كان يكنى قديماً بأبي بكر، فلما دخل الشام، وكانت العبيدية تَمنَعُ من التكنّي بأبي بكر؛ غيّره!!.

(٢) ترجمته في: «تاريخ دمشق» ٥٥/ ٤٥، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٥١١: بشار، ٢٩/ ٣٥٤: تدمري)، و«السير» ١٧/ ٥٥٠، و«العبر» ٣/ ١٧٥، و«الوافي بالوفيات» ٤/ ٢٠٦، و«شذرات الذهب» ٥/ ١٥٥.

(٣) ترجمته في: «الإكمال» لابن ماكولا ٧/ ١٨٧، و«الأنساب» للسمعاني ١٠/ ٣٥٣، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر ٣٦/ ٢٦٢، و«المنتظم» لابن الجوزي ١٦/ ١٥٨، و«اللباب» لابن الأثير ٣/ ٨٣، و«تاريخ الإسلام» (١٠/ ٢٣٤: بشار، ٣١/ ٢٠٢: تدمري)، و«سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٢٤٨، و«تذكرة الحفاظ» ٣/ ٢٤١، و«العبر» ٣/ ٢٦١، و«التبيان لبديعة البيان» ٢/ ١١٧٧ (٩٩٢)، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين ٧/ ٢٩١.

توفي سنة (٤٦٦هـ).

٧. علي بن إبراهيم بن العباس، أبو القاسم الحسيني، النسيب الشريف، الشيخ الإمام المحدث، خطيب دمشق وشيخها.(١)

كان صدراً معظماً، وسيداً محتشماً، وثقة محدثاً، ونبيلاً ممدَّحاً، من أهل السنة والجماعة، والأثر والرواية، كلُّ أحد يثني عليه.

قال ابن عساكر: كان ثقة مكثراً، له أصول بخطوط الوراقين، وكان متسنناً، وسببُ تَسنُّنه مؤدِّبُه أبوعمران الصقلّي، وإكثارُه من سماع الحديث.

توفي في الرابع والعشرين من ربيع الآخر سنة (٥٠٨هـ). وكانت له جنازة عظيمة. رحمه الله تعالى.

٨. أبو المعالي عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد بن صابر السلمي الدمشقي، الشيخ المسند.(٢)

يعرف بابن سَيِّدَة.

ولد سنة (٤٩٩).

وسمّعه أبوه من الشريف النسيب، وأبي طاهر الحنائي، وعلي ابن الموازيني، وعدة.

قال السمعاني: أبو المعالي، شابٌّ قدم بغداد للتجارة، سمعت منه «المروءة» للضرّاب.

وقال ابن صَصرَى: باع كتب أبيه وعمِّه بثمنٍ بخسٍ، وأعرض في وسط عمره عن

---

(١) ترجمته في: «تاريخ دمشق» ٤١/ ٢٤٤، و«مرآة الزمان» ٨/ ٣٢، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ١١٥: بشار، ٣٥/ ٢٠٩: تدمري)، و«سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٣٥٨، و«العبر» ٤/ ١٧. وثمةَ مصادر أخرى تجدها في هامش «السير» و«تاريخ الإسلام».

(٢) ترجمته في: «تكملة الإكمال» لابن نقطة ٣/ ٢٧٥، ٥٦٧ (٣١٩٨، ٣٧٢١)، و«تاريخ الإسلام» (١٢/ ٥٨٣: بشار، ٤٠/ ٢١٤: تدمري)، «وتوضيح المشتبه» ٥/ ٢٣٥.

الخير، ثم أقلع. توفي في رجب سنة (٥٧٦).

قال الذهبي: روى عنه عبد الغني الحافظ، والشيخ الموفق، والبهاء عبد الرحمن، والحافظ الضياء، وعبد الحق بن خلف، وعمر بن المنجّى، وسالم ويحيى ابنا عبد الرزاق، وآخرون.

توفي سنة (٥٧٦هـ).

٩. محمد بن عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي.(١)

الإمام العالم الحافظ المفيد الرحّال، عز الدين، أبو الفتح، محمد ابن الحافظ الكبير تقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور الجمّاعيليّ المقدسيّ، ثم الدمشقي، الصالحي الحنبلي.

مولده بالدير الصالحي في سنة (٥٦٦هـ).

قال ابن النجار: كان من أئمة المسلمين، حافظاً للحديث متناً وإسناداً، عارفاً بمعانيه وغريبه، متقناً للأسماء مع ثقة وعدالة، وأمانة وديانة، وكيس وتودد، ومساعدة للغرباء.

وقال الضياء المقدسي: كان حافظاً فقيهاً ذا فنون، وكان أحسنَ الناس قراءةً وأسرعَها، وكان غزيرَ الدمعة عند القراءة، ثقةً متقناً سمحاً جواداً.

قال الذهبي: خطُّه كبير مَليح رَشيق، لي جماعة أجزاء بخطه ـ رحمه الله ـ.

قلت: وهذان الجزءان من «نسخة ابن طهمان» دليلٌ على ذلك، فالنسخة بخط العزِّ

---

(١) ترجمته في: «ذيل تاريخ بغداد» لابن الدبيثي ، و«التكملة لوفيات النقلة» للمنذري ٢/ ٣٥٨ (١٥٠١)، و«تاريخ الإسلام» (١٣/ ٣٨٣: بشار، ٤٤/ ١٦٥: تدمري)، و«تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٤٠١، و«السير» ٢٢/ ٤٢، و«طبقات علماء الحديث» لابن عبد الهادي ٤/ ١٨٣، و«ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب ٣/ ١٩٠ (٢٨١)، و«التبيان» لابن ناصر الدين ٣/ ١٣٤٩ (١١٢٤). وثمةَ مصادر أخرى في هوامش بعض المصنفات المذكورة.

ـ رحمه الله ـ، وهو كبير مليح رشيق كما وصفه الحافظ الذهبي.

والله الموفق للصواب، وهو الكريم الوهاب.

إلى هنا انتهى بي المقام في تحرير هذه المقالة قدرَ الطاقة والمكنة، سائلاً المولى أن ينفع بها.

قاله بلسانه وقيده ببنانه: أبو عبد الرحمن رياض حسين الطائي البغدادي حامداً اللهَ ومصلياً على نبيه محمد والنبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

حلب الشهباء

قبيل فجر يوم الثّلاثاء

٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٠

٢٣ حزيران ٢٠٠٩